

## حواشي الشرواني على تحفة المحتاج بشرح المنهاج

النهاية إلا قوله وشذ إلى أما لو عين قوله ( لجهل المدة والعوض ) أي في كل من الصور الثلاث وجهل العوض في الثالثة بناء على أن الإضافة في فرسك ليست للعهد قوله ( مع التعليق في الثانية ) ما وجه تخصيصها بالتعليق اه .  
سيد عمر .

\$ فرع يجوز تعليق الإعارة وتأخير القبول \$ ففي الروضة وأصلها أنه لو رهنه أرضا وأذن له في غراسها بعد شهر عارية غرس أم لا وقبله أمانة حتى لو غرس قبله قلع اه .  
مغني قوله ( إذا مضى ) إلى قوله بناء في المغني إلا قوله صحت العارية إلى وشذ القاضي .  
قوله ( وكلامهم هذا ) أي قول المصنف ولو قال أعرتك لتعلمه الخ قوله ( ليست على المستعير ) بل على المعير اه نهاية قوله ( وهو كذلك ) لأنها من حقوق الملك مغني وع ش قوله ( فإن أنفق ) أي المستعير وقوله ( عند فقده ) أي أو أخذه دراهم وإن قلت اه .  
ع ش قوله ( فعليه ) أي قول القاضي قوله ( أما لو عين ) أي المعير اه .  
ع ش قوله ( من الآن ) ليس بقيد بل لو أسقطه صح وحمل على اتصال المدة بالعقد كما هو ظاهر شوبري اه .

بجيرمي قوله ( ورجح ) أي كون العقد إجارة صحيحة عند التعيين وكذا ضمير له .

قوله ( ولو أعاره ليضمنه الخ ) عبارة المغني وشرح الروض وأقره سم .

\$ فرع لو أعار عينا بشرط ضمانها عند تلفها بقدر معين فسد الشرط دون العارية \$ كما قاله المتولي قال الأذرع في وقفة اه .

قوله ( ولا يبرأ ) إلى المتن في النهاية إلا قوله أو أطلق والشغل للآمر وقوله أو أطلق وهو صادق وما أنبه عليه ( وهو طريق ) أي والمستعير طريق في الضمان قوله ( لما أخذها ) قوله ( أي لموضع أخذها منه كالإصطبل والبيت قوله ( فتركها فيه ) أي لم يأخذها منه ولم يرد ابقائها فيه فلا يشترط منه قصد لترك بل المدار على العلم بعودها لمحلبها مع التمكن من أخذها منه اه .

ع ش قوله ( لم يضمن إلا نصفها ) أي سواء كان مقدما على مالكتها أو رديفا له اه .

ع ش قوله ( فهو المستعير ) أي الأمر قوله ( أو أطلق ) أي والشغل للراكب أخذا مما قبله قوله ( وهو صادق ) أي والأمر صادق في قوله في شغله قوله ( فالراكب ) أي هو المستعير اه .

سم قوله ( إن وكله ) أي وكل الراكب الأمر في الأخذ له قوله ( وليس الخ ) أي الأمر قوله (

وإن كذب ( أي الأمر في قوله في شغله فهو الخ فهو الخ أي الأمر عبارة النهاية وإلا فهو الخ  
اه .

أي وإن لم يوكله فهو الخ ع ش قوله ( للعارية ) إلى قول المتن لا باستعمال في النهاية  
وكذا في المغني إلا قوله وظاهر كلامهم إلى ويجب وقوله وموته وقوله فإن آخر إلى نعم قوله  
( أو نحو مستأجر ) أي كموصى له بالمنفعة اه .

سم قوله ( رد ) أي المستعير ( عليه ) أي على نحو المستأجر اه .

سم قوله ( أما إذا رد ) أي المستعير من نحو المستأجر قوله ( فالمؤنة عليه ) أي المالك  
وظاهره ولو كان استحقاق المستأجر باقيا اه .

ع ش وقوله وظاهره الخ فيه وقفة ثم رأيت ما يأتي من تقييد السيد عمر بانقضاء مدة  
الإجارة و □ الحمد قوله ( كما لو رد عليه الخ ) أي على المالك ش اه .

سم قوله ( معيره ) أي وهو نحو المستأجر اه .

سم قوله ( بين بعد دار هذا الخ ) أي المستعير من نحو المستأجر بالنسبة إلى دار  
المالك وكذا الضمائر في قوله بأنه إلى فتأمله إلا ضمير لم يلزمه فللمعير قوله ( فيرد  
الخ ) راجع للأخرين فقط قوله ( ضمن مع الأجرة الخ ) كأنه إنما صرح بالضمن مع أن حكم  
العارية